

عمليات وأثار الاستحواذ والاندماج على ادارة الشركات

Operations and effects of acquisitions and mergers on corporate management

مؤلفة نعيمة (*)

جامعة التكوين المتواصل - تيارت -

naimamoulferaa@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2022/11/07 تاريخ القبول للنشر: 2023/01/09

ملخص:

هدفت الدراسة لإبراز تأثير عمليات الاستحواذ والاندماج على ادارة الشركات باعتباره استراتيجية نمو فعالة و كضرورة لحفاظ الدول على قوتها ، بتحقيق بعض المكاسب ، و تعاضد السوق بشكل أسرع لبداية المنافسة مع باقي الشركات ، كل هذا بالسيطرة المالية و الادارية على نشاط شركة أخرى و بالتالي الهيمنة على مجلس ادارة الشركة المستحوذ عليها .

الكلمات المفتاحية: مستحوذ ، مستحوذ عليه ، سيطرة ، شركة تابعة.

Abstract:

The study aimed to highlight the impact of acquisitions and mergers on the management of companies as an effective growth strategy and as a necessity for countries to maintain their strength, to achieve some gains, and for the market to cooperate faster to start competition with the rest of the companies, all this through financial and administrative control over the activity of another company and Consequently, domination of the board of directors of the acquired company.

key words: acquired, absorbing, control, subsidiary company

مقدمة:

يعتبر الاستحواذ أحد الأساليب التي تلجأ إليه أغلب الشركات من أجل توسيع نشاطها و السيطرة على الشركات الأخرى ، ومع تطور العلاقات ما بين الدول و تنوع المبادلات التجارية أدت إلى نشأة ما يعرف الآن بالشركات العملاقة في منتصف القرن التاسع عشر بقيام شركات أو اندماج شركتين أو أكثر لنفس الدولة أو عدة دول و الاستحواذ و الذي نتج عنه هذه الكيانات الاقتصادية الكبرى و التي بدورها أدت إلى التطور السريع ، و الاستحواذ يعد من بين العمليات لتكوين المشروعات الاقتصادية العملاقة ولها تأثير على الاقتصاد الوطني و يتم من خلالها التأثير على الاستثمار المباشر أو غير المباشر ، فنظرا لأهمية هذه الشركات أو نقول الكيانات الاقتصادية الكبرى التي أحدثت نوع من الاحتكار للسوق العالمية في عدة قطاعات اقتصادية ، حيث تعتمد هذه الكيانات على نظام اداري جد متطور يتسم بدرجة عالية من التنظيم و تعتمد على أسلوب التسيير المركزي ، تسعى دائما هذه الشركات للحصول على امتيازات و اعفاءات جمركية و جبائية لتحقيق أعلى نسب من الأرباح تتعدد نشاطات هذه الشركات و يرجع السبب في تنوع نشاط تلك الشركات وهو تعويض الخسائر المحتملة في نشاط معين بأرباح قد تتحقق من أنشطة أخرى و هذه النوعية من الشركات يكون رأسمالها كبير الحجم لدرجة أن حجم رأسمالها قد يكون أكبر من الناتج القومي لعدد من الدول مجتمعة.

تتميز هذه الشركات بمجموعة من المزايا الاحتكارية حيث أنها تحتكر التكنولوجيا الحديثة و المهارات الفنية و الادارية ذات الكفاءات العالية و المتخصصة مما يتيح للشركات الفرصة لزيادة قدرتها التنافسية.

تنامت عمليات اندماج أسواق السلع و الخدمات و رؤوس الأموال في الآونة الأخيرة ، الأمر الذي يعد من أبرز مظاهر العولمة الاقتصادية ، حيث يتحقق الاندماج أسواق السلع بانخفاض التعريفات الجمركية و الحواجز غير الجمركية ، و تطورت عملية الاندماج من خلال منظمة التجارة العالمية و اتفاقيات الجات التي تناولت خفض التعريفات الجمركية للسلع الصناعية و الزراعية و تنامي تجارة الخدمات و الملكية الفردية ، بينما اختص البنك الدولي و صندوق النقد الدولي باندماج الأسواق المالية.

و للحد من الاستحواذ على ادارة الشركات يكون من خلال السيطرة عليها بامتلاك نسبة من رأس المال فيه و تكوين كيانات اقتصادية ، بأن تخضع مجموعة شركات لا دارة اقتصادية موحدة و الدولة الأصلية للشركة و التي يوجد فيها التنظيم المركزي للشركة هو الذي يستعمل الرقابة على ذمتها المالية من قبل احدى الشركات التي تأتي على رأس التجمع و تسمى عادة الشركة الأم و تباشر سيطرتها على الشركات الأعضاء للتجمع.

و هناك آثارة لعملية الاستحواذ سواء كانت متعلقة بالشركة مقدمة عرض الاستحواذ أو الشركة المستهدفة و المساهمين فيها ، و لأن عمليات الاستحواذ على الشركات هامة في الحياة التجارية و ذلك لما لها من آثار اقتصادية و قانونية.

اذن الاستحواذ هو السيطرة المالية و الادارية لأحد الشركات على نشاط شركة أخرى ، و ذلك عن طريق شراء كل أو نسبة من الأسهم العادية التي لها حق التصويت في الجمعية العامة للشركة المستحوذ عليها سواء تم شراء أسهم بالاتفاق مع الادارة الحالية أو بدون ، لأن المهم أن تسمح النسبة المشترية للشركة المستحوذة بالهيمنة على مجلس إدارة الشركة المستحوذ عليها.

فيما يخص الاختلاف بين الاندماج و الاستحواذ ، و نظرا لتشابه استراتيجية عقود الاندماج و الاستحواذ إلا أن هناك معياران للتفريق بينهما :

- المقابل الممنوح ، إذا كان المقابل المدفوع للملكي أسهم الشركة مال أي ثمن و ليس حصة اعتبرت العملية استحواذ و ليس اندماج ، أما إذا كان المقابل حصة فهو اندماج و ليس استحواذ.

- الشركة ، إذا لم تقضي الشركة بعد شراء شركة أخرى لأسهمها تكون العملية استحواذ ، أما إذا تم إنشاء شركة جديدة فالعملية اندماج.

تظهر من خلال دراسة هذا المقال أهمية الاندماج بين الشركات و التي تتمثل على مستوى الأسواق المحلية في القدرة على منافسة الشركات العالمية في السوق و الحاجة إلى شركات كبيرة و متخصصة في عدد من المجالات لتغطية احتياجات المشاريع العملاقة ، كذلك تساهم عمليات الاندماج الشركات البنوك في تعظيم حجمها و قدرتها على المنافسة في ظل دخول الكثير من الشركات الأجنبية إلى السوق المحلية ، و تطلعها إلى الاستثمار .

الهدف الأساسي من هذه الدراسة هو التعرف على ماهية و دوافع الاستحواذ و الاندماج كتوجه حديث ، و تقييم عمليات الاستحواذ و الاندماج و تأثيرها على ادارة الشركات .

المنهج المتبع لدراسة و معالجة موضوع الاستحواذ و اندماج الشركات هو المنهج الوصفي التحليلي بهدف وصف و تحليل مختلف أبعاد الشركات من خلال الاندماج و الاستحواذ.

و من أجل الوصول إلى نتيجة من خلال دراسة هذا الموضوع كان لابد علينا من طرح الاشكالية التالية:

ما مفهوم الاستحواذ و الاندماج على ادارة الشركات ، و ماهي آثاره الاقتصادية و القانونية ؟

لذلك تطرقت الدراسة لهذا المقال لتعريف مفهوم استحواذ الشركات في اللغة و الاصطلاح و في المعنى القانوني ، و كذا لتعريف الاندماج و خصائصه ، ثم نتناول أهداف الاستحواذ وأنواع الاندماج و في مبحث ثاني نتطرق للآثار الاقتصادية و القانونية .

المبحث الأول: مفهوم الاستحواذ وأهدافه والاندماج وأنواعه في إدارة الشركات

نتعرض في هذا المبحث لدراسة مفهوم الاستحواذ من حيث تعريفه وأهدافه في إدارة الشركات ، كما نتناول تعريف الاندماج وأنواعه

المطلب الأول: تعريف الاستحواذ وأهدافه

نتناول في هذا المطلب لتعريف الاستحواذ من الناحية اللغوية و الاصطلاح ثم نتطرق لمعرفة أهدافه من حيث أنه يعتبر طريق سهل للتخلص من المنافسين و زيادة الحصة السوقية و الأرباح و بالنسبة لشركات أخرى قد يكون صفقة مربحة تهدف للحصول على تدفق نقدي لبدء أفكار جديدة و تأسيس شركات أخرى.

الفرع الأول: تعريف الاستحواذ

1 - الاستحواذ لغة : استحواذ هو مصدر استحوذ ، و استحوذ على الشيء ، استولى عليه ، السيطرة و التحكم ، الاستحواذ على أملاك الغير ، الاستلاء عليها (الموسوي، 2019، صفحة 174) .
و الفعل أحوذ الشيء أي استولى على أملاك الغير .

2 - الاستحواذ اصطلاحاً : فالاستحواذ في علم الاقتصاد و التجارة و الأعمال هو السيطرة المالية و الادارية للإحدى الشركات على النشاط التجاري لشركة أخرى بشراء الأسهم كاملة أو جزء كبير منها بحيث تصبح مخولة قانونياً بتعيين مجلس إدارة في الشركة المستحوذ عليها ، مما يعني التبعية الادارية و المالية للشركة ، يمكن أن تكون النية من الاستحواذ حسنة بهدف توسيع النشاط التجاري و الاستحواذ على الحصة الأكبر في السوق ، و ذلك بموافقة مجلس إدارة الشركة الهدف (فيض الله و شيخة، 2021، صفحة 95).

كما يمكن أن تكون نية الاستحواذ عدائية بهدف الالتفاف على قرارات مجلس إدارة الشركة الهدف المعاكسة لأهداف استراتيجية لشركة الأكبر المستحوذة .

3 - معنى الاستحواذ قانونياً : لقد تعددت التعاريف الفقهية في تعريف الاستحواذ على الشركات حيث عرف على أنه : " حصول أحد الشركات على كل أو أغلب الأسهم العادية لشركة أخرى التي لها حقوق التصويت ، أو إذا تمكنت الشركة المستحوذة من حيازة نسبة من الأسهم لشركة أخرى تمكنها من السيطرة المالية و الادارية على نشاطها ، فتصبح الشركة المستحوذة بمثابة شركة قابضة و تصبح الشركة الأخرى المراد الاستحواذ عليها شركة تابعة دون زوال الصفة القانونية لأحد الشركتين".

و عرفه بعض الفقه بأنه : " عملية قانونية بين شخصين يترتب عليهما حصول احدهما على كل أو بعض رأس مال إحدى الشركات سواء بالاتفاق مع الإدارة أو بدون ، و تؤدي إلى السيطرة على مجلس إدارة الشركة المستهدفة .

بعض التشريعات أو الأنظمة قد تستخدم كلمة الاندماج و تعني الاندماج و الاستحواذ معا كأنظمة المنافسة ، و مع ذلك فغالبا ما تقوم تشريعات المنافسة مثلا بالتفريق بين الاندماج و الاستحواذ في قواعدها التفصيلية ، و لذلك فإن صفقات الاندماج و الاستحواذ تخضع لعدد من الأنظمة أو القوانين المحلية التي تعتبر إحدى الموافقات القانونية أو النظامية في دولة ما (أحمد عبد الوهاب، 2012، صفحة 6) ، إضافة إلى خضوعها إلى قوانين دول أخرى إذا كمان أحد أطرافها طرفا أجنبيا ، فعلى الرغم من التحديثات الجديدة التي أدخلت على نظام الشركات الجديد إلى أن مفهوم الاندماج تمت معالجته بشكل مختصر إلى جانب الاستحواذ بحاجة إلى ملئه بالقواعد النظامية اللازمة لتسهيل عمليات الاندماج و الاستحواذ و ضمان اتمامها بكل فعالية ما يسهم في تطوير أداء هذا الحقل على جميع الأصعدة ، الصعيد المالي و الاقتصادي و القانوني و غيرها.

علينا التطرق كذلك لمفهوم المستحوز و الشركة المستحوز عليها ، فالمستحوز هو كل شخص يسيطر بشكل مباشر أو غير مباشر على جزء من رأس مال الشركة المستحوز عليها بحيث تمنحه السيطرة أغلبية تصويتية في الهيئة العامة لتلك الشركة ، أو يسيطر بمفرده على أغلبية حقوق التصويت فيها بمقتضى اتفاق مع مساهمين الشركة المستحوز عليها ، و قد يتحقق الاستحواذ من خلال شركات أو مجموعة مرتبطة بالمستحوز كالمتحالفين معه (سليمان، 2019، صفحة 497).

أما الشركة المستحوز عليها فقد عرفها البعض من الفقه بأنها: " الشركة التي يشارك في تأسيسها شركة أخرى بفرض السيطرة عليها ."

و قد أطلق عليها البعض الأخر على الشركة المستحوز عليها تسمية الشركة الوليدة و الذي أخذ به الفقه الفرنسي ، لذلك لا بد أن نتطرق لمعنى الاستحواذ الرضائي و العدائي ، فالاستحواذ الرضائي يكون عندما يقدم أحد الأشخاص عرضا بالاستحواذ من تلقاء نفسه إلى مساهمي الشركة و يرغب في الاستحواذ على أسهمها .

يحدث عرض الاستحواذ الودي أو الرضائي عندما يتفاوض مجلس الإدارة من كلتا الشركتين و يوافق على العطاء ، و سوف يوافق مجلس الإدارة من الشركة المستهدفة على شروط الاستحواذ و سيحصل المساهمون على فرصة التصويت لصالح أو ضد عملية الاستحواذ .

بينما الاستحواذ العدائي يحدث عندما تسعى الشركة المستحوزة إلى الاستحواذ على الشركة المستهدفة لكن مجلس الإدارة من الشركة المستهدفة ليس لديه رغبة في الاستحواذ أو الاندماج مع شركة أخرى أو يجدون سعر العرض معروضا غير مقبول ، و يجوز للشركة المستهدفة رفض العطاء إذا اعتقدت أن العرض يقوض آفاق الشركة و امكاناتها ، الاستراتيجيتان الأكثر شيوعا في عملية استحواذ معادية و هما : عرض العطاء و هو عرض شراء أسهم الشركة المستهدفة بعلاوة على سعر

السوق ، أما الثاني وهو التصويت بالوكالة وهو اقناع مساهمي الشركة المستهدفة بالتصويت لصالح الادارة الحالية .

و يمكننا القول أن الاستحواذ هو تمكين الشركات الديناميكية بتحويل الشركات غير الفعالة إلى شركات أكثر كفاءة و ربحية ، وقد تستفيد الشركة الجديدة من وفورات الحجم و مشاركة المعرفة ، وقد يؤدي الربح الأكبر إلى زيادة الاستثمار في البحث و التطوير ، مثلا هذا مهم لشركات الأدوية التي تشارك في استثمار مليء بالمخاطر .

الفرع الثاني: أهداف الاستحواذ على الشركات

الشركات التي تتداول بقيمة منخفضة مقارنة بالإمكانات قد تكون عرضة للاستحواذ ، إذا كانت الشركة تدار بشكل سيء مع وجود الكثير من الامكانيات ، فقد ينعكس ذلك في سعر السهم و هذا يجعل الأمر أكثر جاذبية للاستحواذ لأن شركة أخرى قد تشعر أن بإمكانها تغييرها .

عمليات الاستحواذ التي تهدف إلى إعادة هيكلة و إعادة تشكيل استراتيجية الشركات لم تكن في أي وقت من الأوقات أكثر انتشارا مما هي عليه اليوم ، فالهدف الأساسي من الاستحواذ هو الوصول إلى أسواق و منتجات و تكنولوجيا و موارد معينة هي عملية أقل خطورة و أكثر سرعة مقارنة مع محاولة تحقيق نفس الأهداف من خلال الجهود الداخلية .

و على الرغم من النمو المستمر الذي تشهده عمليات الاستحواذ في الآونة الأخيرة ، إلا أن الكثير من الدراسات في هذا المجال أوضحت فشل العديد من الصفقات في تحقيق الأهداف الاستراتيجية و المالية المتوقعة منها ، و هناك فرق بين اجراء عملية الاستحواذ كصفقة و بين النجاح في جعل الشركة المستحوذ عليها تحقق الأهداف المرجوة منها (الموسوي، 2019، صفحة 178) .

أن مساهمي الشركات المستحوذ عليها يحققون عوائد غير طبيعية ايجابية كبيرة و يبدو أن الاستحواذ الايجابي يرجع بعوائد ايجابية للمستثمرين و هذا يعني أن عمليات الاستحواذ تخلق قيمة اقتصادية

المطلب الثاني: تعريف الاندماج و خصائصه

نتعرض في هذا المطلب لتعريف الاندماج لغة و اصطلاحا ثم نتناول خصائصه

أولا : تعريف الاندماج

تعريفه لغة : يعني ادخال الشيء في الشيء بحيث يصيران كأنهما شيئا واحدا ، كما يعني أيضا الجمع و التوحيد بين الأشياء بحيث تصبح و كأنها شيئا واحدا ، ومن ثم فإن الدلالة اللغوية للفظ الاندماج تشير إلى جمع الأشياء و تركيبها و دمجها لتصبح شيئا واحدا

تعريفه اصطلاحاً : يعرف الاندماج الشركات على أنه الدمج بين شركة أو أكثر تكون ذات مسؤولية محدودة أو كيانات تجارية أخرى في كيان تجاري واحد ، حيث يهدف الاندماج الشركات إلى العمل على تحقيق كفاءة أكبر في الحجم و الانتاجية ، حيث يمثل الاندماج فرصة رائعة لتحقيق النجاح في الأعمال و على الرغم من تعدد الأسباب التي تقوم الشركات على الاندماج من أجلها ، إلا أن هناك سببين رئيسيين لاندماج الشركات :

- الوصول لأسواق جديدة فالسعي لتحقيق أرباح أخرى و جني المزيد من المكافآت هو أحد أسباب اندماج الشركات حيث يساعد مفهوم اندماج الشركات على الدخول إلى أسواق جديدة و هذا يعني الوصول للمزيد من العملاء و القدرة على مواجهة المنافسين و التخلص من نقاط الضعف داخل الشركة ، حيث يوفر اندماج الشركات الحصول على منتجات أو قنوات توزيع أو معرفة تقنية أو بنية تحتية تعمل على تحقيق النجاح للأعمال ، و بالنسبة للأعمال الصغيرة فإن الاندماج يعد فرصة لتحقيق النجاح .

بصفة عامة الاندماج هو اتحاد للمصالح بين شركتين أو أكثر ينتج عنه ظهور كيان جديد أو قيام أحد الشركات ، فمثلاً اندماج الشركة يعني دخول كلي لكيانها في شركة أخرى ، و بالتالي يزول كيانها القانوني و تدخل في كيان الشركة الأخرى المندمجة معها ، و هذا يختلف عن تحول الشركات حيث تبقى الشركة قائمة و إنما يتغير كيانها القانوني ، كما أن الاندماج ليس بالضرورة أن يكون بين الشركات من ذات النوع ، فيجوز أن تندمج شركة مع أخرى من نوع آخر ، سواء كان الاختلاف من حيث الأغراض أو من حيث الكيان القانوني (روفية، 2004-2005، صفحة 25) .

الاندماج يكون إما بطريق الضم بحل الشركة و نقل أموالها إلى شركة أخرى قائمة أو بطريق المزج و هو حل شريكتين قائمتين أو أكثر و تأسيس شركة جديدة تنتقل إليها حقوق و التزامات كل من الشركات المنحلة .

ثانياً : خصائص الاندماج

1 - الاندماج اتفاق بين شركتين أو أكثر: يستلزم الاندماج أن يتم الاتفاق بين الشركات ، التي ترغب فيه ، فهو يعتبر عقد يبرم بين هذه الشركات وهذا يستلزم مراعاة ما يتطلبه القانون من اجراءات أو أوضاع من أجل اتمامه .

و يتعين حتى نكون بصدد اندماج بالمعنى الدقيق أن يكون لكل من الشركتين المندمجتين شخصية مستقلة و متميزة ، و لذلك لا يعد اندماج إذا قام أحد التجار بشراء محل تجاري لتوسعة نشاط عمله ، و ذلك لان المحل التجاري لا يتمتع بالشخصية المعنوية .

و ينطبق الأمر كذلك على شركات المحاصة التي لا يمكن لها أن تدخل في عملية الاندماج و ذلك لأن ليس لها شخصية قانونية مستقلة عن شخصية الشركاء المكونين لها ، و الأمر ذاته ينطبق على حالة ضم فرعين لشركة واحدة في فرع واحد، لأن كل من الفرعين لا يتمتع بالشخصية المعنوية المستقلة (رؤية، 2004-2005، صفحة 29) .

2 – تماثل أو تكامل أغراض الشركات : هناك الكثير من التشريعات لا تجيز اندماج الشركات إلا بين الشركات المتماثلة أو المتكاملة في الغرض ، و يكون التعرف على هذا الغرض من خلال الاطلاع على عقود التأسيس الخاصة بالشركات الراغبة في الاندماج .

3 – اختفاء الشركة أو الشركات المندمجة : سواء تم الاندماج بالضم أو بالمزج فيترتب على ذلك أن تختفي الشركات المندمجة و تظهر للملأ شركة جديدة مستقلة عن الشركتين المندمجتين ، أو أن يترتب على عملية الاندماج زيادة رأس مال الشركة الدامجة .

4 – انتقال ذمة الشركة المندمجة المالية إلى الشركة القائمة أو الجديدة :

يترتب على الاندماج انتقال كامل الذمة المالية للشركة المندمجة إلى الشركة الدامجة مقابل حصص أو أسهم ذات طبيعة عينية تعطيها الأخيرة إلى شركاء أو مساهمي الأولى ، حيث يترتب على الاندماج خلافة الشركة الدامجة للشركة المندمجة خلافة عامة فيما لها من حقوق ، و ما عليها من التزامات في حدود عقد الاندماج .

المبحث الثاني: الاثار الاقتصادية والقانونية

نتطرق في هذا المبحث لأهم الاثار الاقتصادية و القانونية لعمليات الاستحواذ على ادارة الشركات لذلك نتعرض في مطلب أول إلى الاثار الاقتصادية لعمليات الاستحواذ على ادارة الشركات ، و في مطلب ثاني الاثار القانونية (وسمي، 2018، صفحة 282).

المطلب الأول: الأثار الاقتصادية

تعتبر هذه الأثار الاقتصادية ، هي كل ما يترتب على هذه العمليات من أثار على الاقتصاد الوطني إذ قد تؤدي عمليات الاندماج و الاستحواذ إلى زيادة كفاءة الادارة و تحسين أدائها ، كما أنها قد تسهم في تخفيض تكاليف الانتاج للشركة الجديدة و هذا قد ينعكس بدوره على تخفيض أسعار المنتج النهائي .

قد يزيد الاندماج و الاستحواذ من قدرة الشركة الجديدة على المنافسة بالسوق بشكل أقوى ، كما قد يحسن من نوعية المنتج الذي تقوم الشركة بإنتاجه و نوعية الخدمة التي تقدمها للعملاء و ذلك من خلال استفادة الشركة الدامجة من الخبرات العلمية و العملية للشركة المندمجة .

لكن بالرغم من المزايا الاقتصادية المتعددة التي قد يحققها الاستحواذ أو الاندماج بين الشركات ، فإن هناك الكثير من السلبيات التي قد تصاحب أو قد تنشأ بسبب الاستحواذ . فقد حرصت كافة الدول و اكمالا للقوانين ذات العلاقة لحماية المنافسة و منع الممارسات الاحتكارية لأن السيطرة قد تؤدي إلى احتمال التقييد الجوهري للمنافسة بين تلك الشركات أو المؤسسات أو في السوق بصفة عامة ، أو كان من مؤيدي ذلك احتمال تكوين احتكار في مجال السلعة و في النطاق الجغرافية .

و في حديثنا على الأثار الايجابية و التي من بينها تحقيق أداء السوق من حيث تحسين و تنشيط السوق المالية على مستوى الخدمات و السلع التي تقوم بتقديمها الشركات التي تحقق التكامل الاقتصادي من خلال عمليات الاستحواذ و ينعكس ذلك على المستهلك لتلك السلع أو الخدمات التي تقدمها الشركات الداخلة في عمليات الاستحواذ .

كذلك من بين الاثار الايجابية ، أن عمليات الاستحواذ أو الاندماج تؤدي إلى انشاء شركات جديدة و كبيرة ترفع من مستوى الكفاءة ، أي القدرة على توفير سلع بنفس المستوى من الجودة و بأسعار أقل من السابق ، أو تقديم منتجات جديدة أفضل للمستهلكين ، فيما يعتبر آخرون أنها تزيد حجم الشركات و بالتالي هيمنتها على السوق .

يعد الاندماج الحل المثالي للشركات المتعثرة و المهتدة بالإفلاس (بن عبد العزيز الرويس ، 2017 ، صفحة 251) ، و من إيجابياته أنه يعزز الموقف المالي و التنافسي للشركات و كذلك خفض تكاليف الانتاج و الخدمات بسبب وفورات الحجم الكبير ، و نقل المعرفة ، تخفيض المخاطر التشغيلية و المالية ، تحسين نوعية الانتاج و الخدمات المقدمة ، فضلا عن تسهيل الحصول على التمويل من المؤسسات المصرفية العالمية بشروط مواتية ، بحيث اعطاء طاقة جديدة للشركة المتأثرة و التي تعاني من مشاكل مالية ، بدلا من أن تغلق أو تموت تمد لها شركات أخرى يد العون و تمويلها و تعطىها قدرات إدارية و استثمارية على انجاحها و من ثم تحصيلها من جديد .

و في ظل الأزمات الاقتصادية العالمية ، يمكن للأطراف ذات الملاءة المالية الاستحواذ على مؤسسات خارجية متدنية القيمة و بأسعار جيدة ، لكن يجب أن ينتج عن عمليات الاستحواذ آت تكامل أفقي أو رأسي . كما أن عمليات الاستحواذ تساهم في تشجيع و جذب الاستثمارات الأجنبية سواء المباشر أو غير المباشر ، فالاستثمار المباشر الذي يكون الغاية منها تحقيق التكامل الاقتصادي و الانفتاح على أسواق جديدة ، حيث أن المستثمر الأجنبي لا يفضل إنشاء مشروعات جديدة أو اقامة مشروعات مشتركة سواء مع القطاع العام أو الخاص في الدول التي يريد الاستثمار بصورة مباشرة فيها بل يفضل استثمار رؤوس أمواله في مشروعات قائمة .

لكن يبقى التخوف للدول المستضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر من سيطرة المستثمرين الأجانب على المشروعات الوطنية و خاصة التي تعمل في قطاعات اقتصادية مهمة للاقتصاد الوطني .

المطلب الثاني: الأثار القانونية لعمليات الاستحواذ

يترتب على الاستحواذ مجموعة من الاثار القانونية الهامة تتمثل أساسا في خضوع الشركة المستحوذ عليها بإعادة الهيكلة ، و استمرار الشخصية الاعتبارية لها ، و التزام أقلية المساهمين بالشركة ببنود و شروط عقد الاستحواذ ، و تسيير الشركة المستحوذ عليها تابعة للشركة المستحوذ ، و بالتالي هي تلك الأثار التي تؤدي إلى المساس بالتنظيم القانوني لأطراف عمليات الاستحواذ وهم المستحوذ و الشركة المستهدفة و يؤدي نجاح عملية الاستحواذ بالنسبة لشخص المستحوذ إلى تحقيق الأهداف التي من أجلها قام بالسيطرة (زايدى، 2013-2014، صفحة 12) على الأغلبية في الجهة العامة للمساهمين في الشركة المستحوذ عليها ، و ما يترتب على ذلك من سيطرة على مجلس الادارة فيها حيث يستطيع أن يقوم بعزله و تعيين مجلس ادارة جديد ليفرض سيطرته على القرارات التي تصدر من مجلس الادارة و تختلف هذه السيطرة على مجلس الادارة بحسب ما يكون عليه الاستحواذ ، فاذا كان الاستحواذ كلي تكون السيطرة تامة ، أما إذا كان الاستحواذ جزئي أي على نسبة معينة من رأس المال في الشركة المستحوذ عليها فتكون السيطرة جزئية ، وهنا يحق الاشتراك في مجلس الادارة بنسبة ملكيته في رأس المال و تكون قوة تأثيره على القرارات بقوة نسبة ملكيته ، أي كلما كانت كبيرة يكون التأثير كبير .

فمن الاثار عملية الاستحواذ بالنسبة للمستحوذ ، فمن الاثار التي تنتج من هذه العملية أنه يكون في مركز مسيطر على ادارة الشركة المستحوذ عليها يمكنه هذا المركز من اتخاذ قرارات المؤثرة في الشركة بحسب نسبة ما يملكه في رأس مالها .

و حيث أن عمليات الاستحواذ و كما ذكرنا في الاثار الاقتصادية تعتبر من الوسائل المؤدية لخلق المراكز المسيطرة للمشروعات عن طريق استحواذ و اكتساب شركة لبعض الأسهم أو شراء بعض الأصول أو رؤوس الأموال في شركة أو عدد من الشركات الأخرى ، و بإنشاء المركز المسيطر الاحتكاري عن طريق الشركة المسيطرة أو القابضة عن طريق شراء معظم الأسهم في الشركات التابعة .

كذلك من الاثار ، أثر الاستحواذ على الشخصية المعنوية المستقلة للشركة المستحوذ عليها ، و ما يرتبط بهذه الشخصية من استقلال الذمة المالية ، و مالها من حق التقاضي ، لا تؤثر عملية الاستحواذ على بقاء الشخصية المعنوية للشركة المستحوذ عليها سواء كان الاستحواذ جزئي أو كلي و هذه الصفة هي التي تميزها عن عمليات الاندماج بين الشركات و التي يترتب عليها انقضاء احدى الشركات على الأقل إذا كان الاندماج بطريق الضم أو انقضاء الشركتين المندمجتين إذا كان بطريق المزج ، و يترتب على ذلك احتفاظ الشركة المستحوذ عليها بشخصيتها المعنوية بقاء اسمها التجاري و علامتها التجارية و

موظفها و جنسيتها و استقلال ذمتها المالية عن المساهمين فيها ، وكذا الاحتفاظ بحقها بالتقاضي و بممثلها القانوني و هذه كلها نتائج مبدأ الاستمرارية للشخصية المعنوية للشركة المستحوذ عليها . كذلك من الاثار احتمال تعديل عقد تأسيس الشركة أو نظامها الأساسي وفقا للتشريعات المقارنة و اعادة انتخاب اعضاء مجلس الادارة على ضوء التغيير الذي طرأ على رأس المال بعد اتمام عملية الاستحواذ على الشركة المستحوذ عليها .

باعتبار من أن الاستحواذ عقد كغيره من العقود القانونية الأخرى ، إلا أنه كسائر العقود القانونية على اختلافها ، قد يصيبه البطلان بنوعيه المطلق أو النسبي ، عندما يناله أحد عيوب الإرادة أو مخالفة نص قانوني واجب التطبيق .

أورد المشرع الجزائري في المادة 729 من القانون التجاري على تكون رابطة السيطرة ، و خصوص أن الشركات مستحوذة و المسيطرة على ادارة الشركة المستحوذ عليها ، و بالتالي جاء نص المادة 729 كالتالي : " إذا كانت لشركة أكثر من 50% من رأس مال شركة أخرى تعد الثانية تابعة للأولى اذن تعتبر الشركة مساهمة في الأخرى ، إذا كان الجزء الذي تملكه فيها يقل عن 50% أو يساويها" (زايدي، 2013-2014، صفحة 13).

و بالتالي نقول أنه و حسب المادة 729 من القانون التجاري الجزائري بأن رابطة السيطرة هي شركة تجارية مسيطرة و الشركة الأخرى تابعة خاضعة للرقابة ، و قد أطلق عليها الفقه كذلك مصطلح الشركة الوليدة أو الفرعية ، فتكون رابطة التبعية هو تحقيق أهداف تقنية و عملية و ذلك بغرض تحديد نطاق تطبيق القواعد القانونية .

و الرقابة المشار اليها و بمقتضى القانون هي عندما تحوز الشركة الأم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على نسبة من رأسمال الشركة التابعة تمنح لها أغلبية حقوق التصويت في الجمعيات العامة للشركة . فالتشريع الفرنسي عرف الشركة المستحوذة في المادة 355 من قانون الشركات التي جاء فيها : " كل شركة تحوز بطريقة مباشرة أو غير مباشرة جزء من رأسمال شركة أخرى بحيث يخولها أغلبية الأصوات في الجمعية العامة لهذه الشركة " ، و بناء على ما تقدم يمكن أن نضع تعريف للاستحواذ على الشركة المساهمة ، لأنه عموما و في الأغلب هذه الشركات أو الكيانات العملاقة تكون عبارة عن شركات مساهمة مستحوذة لذلك يمكن تعريفها : " هو السيطرة على ادارة الشركة المستحوذ عليها الشركة المساهمة من قبل الشخص المستحوذ سواء كان شخصا طبيعيا أم معنويا عند حصوله على كل أو أغلب حقوق التصويت داخل الجمعية العامة لهذه الشركة المستحوذ عليها (وسمي، 2018، صفحة 230) ، مع استمرار الشخصية المعنوية المستقلة لهذه الشركة الأخيرة دون تأثير .

أما المستحوذ على الشركة المساهمة هو الشخص الذي يسيطر أو يهيمن على ادارة الشركة المساهمة بما يمتلكه من قوة تصويتية غالبية في الجمعية العامة للشركة المستحوذ عليها سواء كان شخصا طبيعيا أم معنويا .

اذن قد نفهم من هذا بأن الشركة المستحوذ عليها هي الشركة التابعة و بالتالي هي كل شركة تحوز فيها شركة أخرى مساهمة مالية تزيد عن نسبة معينة ، فهذا المعيار أخذت به معظم التشريعات ، لكن حقيقة الأمر أن السيطرة لا تنتج فقط عن نسبة المساهمة لكنها تنشأ عن القدرة على التحكم في ميكانيزم سير الشركات الخاضعة لها ، التي لا تنتج عن المساهمة المالية أو عن عوامل أخرى ترتبط بها ، قد تجعل مساهمة بسيطة تمنح حق السيطرة .

و بالتالي نقول أن حيازة نسبة معينة من رأسمال الشركة لا تكفي لوحدها بل يجب أن ترتبط بعنصر معنوي يتمثل في أن الغرض من المساهمة السيطرة على الشركة التابعة ، فنسبة المساهمة المالية لا تكفي لوحدها فمهما انخفضت قيمتها قد يترتب عليه ممارسة الرقابة ، اذا وجدت عوامل أخرى محفزة على السيطرة .

فمهما ارتفعت قيمتها لا يترتب عنها ممارسة السيطرة إذا لم يوجد عنصر معنوي يتمثل في اتجاه نية الشركة الحائزة لها إلى السيطرة على الشركة و توجيه سياستها الاقتصادية .

خاتمة:

في الأخير بينت الدراسة أن الاستحواذ يعد خطوة أولية نحو عملية اندماج محتملة ، حيث تقوم احدى الشركات بالسيطرة على ادارة شركة أخرى عن طريق الاستحواذ على أسهم كبيرة من أسهمها تمهيدا لدمجها كليا في الشركة المستحوذة .

و الفارق بين الاندماج و الاستحواذ أن الاندماج يؤدي في النهاية لوجود شركة لها شخصيتها المعنوية المستقلة مع الاشارة إلى اختلاف أنواع الاندماج ، أما الاستحواذ فإنه يؤدي إلى تجميع الشركات الذي تجسد مفهوم التمركز الاقتصادي بوجود عدة شركات متميزة يكون لكل منها شخصيتها الاعتبارية المستقلة ، بحيث السمة البارزة للاستحواذ تتمثل باحتفاظ كل شركة في المجموعة باستقلالها القانوني الذاتي .

و بالتالي توصلت الدراسة لمجموعة من النتائج و هي :

- بينت الدراسة أن لعمليات الاستحواذ على ادارة الشركات اثرا ايجابيا على مناخ الاستثمار بشكل عام و على الاستثمار بنوعيه المباشر و غير المباشر ، وخاصة الاستثمار غير المباشر فعمليات الاستحواذ تؤدي إلى السيطرة الفعلية على ادارة الشركة .

- إن لعمليات الاستحواذ أثار سلبية على حرية المنافسة و تكوين مراكز مسيطرة في الأسواق التي تسهل بها الشركات أطراف عمليات الاستحواذ ، و التي في الأخير تؤدي إلى تكوين مراكز احتكارية خطيرة ، و لكن يمكن تفعيل هذه الأثار السلبية بتفعيل قوانين المنافسة و منع الممارسات الاحتكارية.
- فيما يخص الأثار القانونية ، و هي أن الشركة المستحوذ عليها تصبح شركة تابعة للشركة المستحوذة .
- نقول أن علاقة السيطرة هي علاقة اقتصادية تنتج عن تصرفات قانونية مستمدة من قانون الشركات و تتجسد في التمتع بصلاحيات تعيين معظم أعضاء الأجهزة المسيرة للشركات التابعة. نقترح في الأخير مجموعة من التوصيات :
- أن عمليات الاندماج و الاستحواذ على اختلاف أنواعها ، يترب عليها أثار ايجابية و سلبية ، و المحدد الأساسي لغلبة الأثار الايجابية هو درجة التركيز في السوق فطالما يتمتع السوق بدرجة عالية من المنافسة تزداد فرص الفوائد و العكس صحيح .
- يؤثر الاندماج و الاستحواذ بشكل مباشر و غير مباشر على درجة تركيز السوق و درجة المنافسة ، ما يؤكد أهمية وجود تشريعات و أجهزة تعمل على حماية المنافسة .
- منع الممارسات الاحتكارية لضمان نجاح عمليات الاستحواذ و الاندماج على الاقتصاد .

المراجع:

الأطروحات:

- زايدي أمال ، السنة الجامعية 2013 – 2014 ، النظام القانوني لتجمع الشركات التجارية دراسة مقارنة ، أطروحة دكتوراه في القانون الأعمال ، جامعة قسنطينة .
- أحمد عبد الوهاب سعيد أبو زينة ، السنة 2012 ، الاطار القانوني لاندماج الشركات التجارية : دراسة مقارنة (القانون الفلسطيني ، الأردني ، المصري) ، أطروحة دكتوراه في الحقوق ، جامعة الحقوق القاهرة مصر .
- ضيف روفية ، سنة 2004 – 2005 ، استراتيجية النمو المصرفي من خلال عمليات الاندماج ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة قسنطينة .

المقالات:

- علي فوزي ابراهيم الموسوي، السنة 2019 ، مفهوم الاستحواذ ، أنواعه و تمييزه من غيره من النظم المشابهة ، مجلة العلوم القانونية ، كلية القانون ، جامعة بغداد ، العدد الخاص الخامس (بحوث التدريسيين مع طلبة الدراسات) ص 174 .
- حسن توفيق فيض الله ، كارثة قادر ابراهيم شيخة ، السنة 2021 ، الاندماج و الاستحواذ المصرفي و أثرها على حقوق الدائنين ، دراسة تحليلية مقارنة ، المجلة العلمية لجامعة جيهان – السليمانية المجلد 5 العدد1 ، ص 95 .
- علاء سليمان ، ربيع الثاني 1441/ ديسمبر 2019 ، حماية أقلية المساهمين في الشركات المساهمة المغفلة من مخاطر عمليات الاستحواذ ، مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية ، المجلد 16 ، العدد 2 ، ص 497 .
- خالد بن عبد العزيز الرويس ، السنة 2017 ، اندماج الشركات في اجراءات تحققه ونتائج وقوعه وفق النظام التجاري السعودي ، مجلة جامعة الملك سعود م 29 ، الحقوق و العلو السياسية 2 ، الرياض ، ص 193 – 258 .

مواقع الانترنت

- أحمد حسن وسمي ، الاثار الاقتصادية و القانونية لعمليات الاستحواذ على ادارة شركة المساهمة المقيدة في سوق الأوراق المالية دراسة مقارنة ، المجلة القانونية ، مجلة متخصصة في الدراسات و البحوث القانونية، عبر الموقع الالكتروني يوم 2022/03/09 على الساعة 30: 18 سا law.journals.ekb.eg